تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الشراكة الأجنبية المغاربية

أ.عفاف لومايزية طالبة دكتوراه
جامعة سوق أهراس

د .زهية خياري استاذ محاضر أ
جامعة باجي مختار عنابة

الملخص:

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية إلى التعرفعلى واقع التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل ما تشهده الساحة المغاربية من تأثيرات داخلية وخارجية، وخلصت الدراسة إلى أنه رغم الإمكانيات والموارد المتاحة في دول المغرب العربي على غرار الموارد الزراعية، الموارد المعدنية والطاقوية، الطاقات البشرية...إلا أنها لم تتمكن من إقامة تكامل اقتصادي، والسبب يعود لجملة المعيقات التي اعترضت سبيل اتحاد المغرب العربي منذ تأسيسه العام 1989، فضلا عن التغيرات الحديثة التي شهدتها الساحة الاقتصادية الدولية بفعل العولمة والنتائج المترتبة عنها لاسيما التكتلات والاتفاقيات الدولية، والتي سارعت دول المغرب العربي الخوض في غمارها وبشكل فردي – كل دولة على حدة– على حساب الدول الأخرى، الأمر الذي أعاق عملية التكامل في ما بينها.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، التكامل الاقتصادي، الشراكة الأجنبية– المغاربية.

Abstract:

This research aims to identify the reality of Maghreb economic integration in the midst of the internal and external effects of the Maghreb arena, The study concluded that, despite the resources available in the Arab Maghreb countries, such as agricultural resources, mineral resources and energy, human potential ... but they were not able to achieve economic integration, This is due to the obstacles that have hindered the Arab Maghreb Union since it was founded in 1989, As well as the recent changes in the international economic scene due to globalization and its consequences, especially international blocs and conventions,Which the Arab Maghreb countries have held - each country separately - at the expense of other countries, which hindered the process of integration between them.

Keywords: Maghreb, economic integration, foreign-Maghreb partnership.

مقدمة:

لقدت شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية تطورات عديدة خاصة على الصعيد الاقتصادي، لاسيما في ظل ما أسفرت عنه متطلبات العولمة من عمليات تحرير سواء تعلق الأمر بالتجارة، رؤوس الأموال وغيرها، فظهرت بذلك عمليات الاندماج والتكتلات بين الدول وأصبحت سمة أساسية من سمات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

وكغيرها من الدول لم تكن دول المغرب العربي بمنأى عن هذا التوجه، فقد تجسدت الفكرة لديها قبيل استقلالها، وبعد عقد العديد من المؤتمرات في هذا الصدد تم الإعلان عن ميلاد المغرب العربي عام 1989 اثر انعقاد مؤتمر مراكش، ورغم مرور عقود من توقيع هذه الاتفاقية إلا أن انجازات تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي كانت محتشمة و لم ترقى للمستوى المنوط به، خاصة في ظل الإمكانيات التي تزخر بها هذه المنطقة، فالعراقيل التي واجهت هذا التكامل منذ تأسيسه ثبطت نجاح هذه التجربة، وبدل انشغال هذه الدول في البحث عن حلول لهذه العراقيل ومحاولة تخطيها وتجاوزها وتسخير كل الجهود لنجاح عملية التكامل في ما بينها، عمدت إلى عقد اتفاقيات أجنبية أثرت بدورها على هذا التكامل.

وعليه وبناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى نجاح تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي في ظل الشراكات الأجنبية المغاربية؟

محاور البحث: للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

أولا: الاتحاد المغاربي العربي

ثانيا: التكامل الاقتصادي المغاربي

ثالثا: الشراكة الأجنبية المغاربية كحجر عثرة أمام التكامل الاقتصادي المغاربي

أولا: الاتحاد المغاربي العربي

1. نشأة الاتحاد المغاربي: المقصود بدول المغرب العربي هي الدول الخمس التي تمتد من الشرق إلى الغرب انطلاقا من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا، وتعود تسميته من الأصل العربي" جزيرة المغرب "تلك التسمية التي أطلقها الجغرافيون العرب على هذه المنطقة التي أدخل العرب الإسلام عليها في القرن السابع ميلادي.[i]

ويمكن القول أن تجسيد فكرة الاتحاد المغاربي تعود إلى قبيل استقلال المغرب وتونس التي تم رسمها بداية في مؤتمر طنجة بالمغرب الذي انعقد في أفريل 1958 بين ثلاثة أحزاب سياسية مغربية هي حزب الاستقلال بالمغرب، وحزب الدستور الجديد بتونس، بالإضافة لحزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر الذي يعتبر جمعية منتخبة تحظى بالتأييد العام، ولقد أعطى المؤتمر مضمونا واضحا لفكرة المغرب العربي، حيث لم تعد مجرد فكرة لتنسيق الأعمال، بل أصبحت تعني العمل من أجل قيام وحدة فدرالية بين الأقطار المغاربية،وقد قرر مؤتمر طنجة إقامة المؤسسات المشتركة الفدرالية وهي: المجلس الاستشاري للمغرب العربي منبثق عن المجالس الوطنية المحلية وتأسيس الأمانة العامة للمغرب العربي، وفي سنة 1964 جرى أول اجتماع لوزراء الاقتصاد المغاربة في تونس، حيث تم فيه اتخاذ قرار بزيادة التبادل التجاري البيني وخلق منطقة التجارة الحرة بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى استحداث خلية أساسية للتعاون المغاربي هي " اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة" التي أوكلت لها مهمة بحث النواحي الفنية الخاصة بالتكامل الاقتصادي وربط العلاقات مع مختلف المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرىخاصة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ولقد اجتمعت هذه اللجنة حوالي سبع مرات خلال الفترة 1965-1975، كان انعقاد أخر الدورات العادية في سنة 1967، حيث تمت فيها المصادقة على النصوص القانونية النهائية وإنشاءأمانة عامة، وكان من ضمن توصياتها العمل من أجل الوصول والانتقال إلى التكامل المغاربي ووضع برنامج حكومي انتقالي لا يتجاوز مدة خمس سنوات، ولقد عملت هذه اللجنة من خلال دوراتها على القيام بـــحوالي 60 دراسة التي تخص مختلف جوانب الاستثمار والجدوى الاقتصادية للمشروعات خاصة فيما يتعلق بالميدان الصناعي، حيث لم يتم تطبيق أو انجاز أي دراسة أو توصية، ما عدا إنشاء القطار المغاربي الذي يربط ما بين الدار البيضاء المغربية وتونس مرورا بالجزائر، وبعد فشل أول هيكل سياسي للعمل المغاربي المشترك أي اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي، ومع مرور زمن من الفتور في العلاقات بين البلدان المغاربية خاصة بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 1976-1988 عاد الوعي مرة أخرى وتم الإعلان عن ميلاد اتحاد المغرب العربي بمراكش في 17 فيفري 1989 وكانت نشأته تعتبر استجابة من قبل دول المغرب العربي لتجنب خطر التهميش الناجمة عن التحولات العالمية الجديدة ونمو التكتلات والتجمعات الإقليمية في مختلف مناطق دول العالم.[ii]

2. الإمكانيات والموارد المتاحة في دول المغرب العربي: تزخر منطقة المغرب العربي من الجماهيرية الليبية شرقا إلى المملكة المغربية غربا بثروات كبيرة تمكن شعوب هذه الدول من الخروج من حالة العجز وتضعها في قائمة المصدرين للسلع والخدمات المختلفة:

1.2. الثروات الطبيعية:

أ.الإمكانيات والموارد الطبيعية الزراعية: تتميز منطقة المغرب العربي بتنوع بيئتها الطبيعية إذ تشمل الأراضي أقاليم الغابات والمناطق شبه الرطبة والأقاليم الجافة والأقاليم الصحراوية وبتنوع البيئة الزراعية وتتنوع المحاصيل النباتية من حبوب شتوية وصيفية وبقول ومحاصيل زيتية وخضر وفواكه ...كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية.

تمتد دول الإتحاد المغاربي على مساحة شاسعة تقدر ب 468,8 مليون هكتار تتوزع بنسب متفاوتة بين تلك الدول وتأتي في مقدمتها الجزائر ب 283,2 مليون هكتار، ثم ليبيا ب 176 مليون هكتار، ثم موريتانيا ب 102,5 مليون هكتار ثم المغرب بحوالي 44,6 مليون هكتار وتونس ب 15,5مليون هكتار ويوضح الجدول الآتي إجمالي المساحة ونسبة الأراضي الصالحة للزراعة ونسبة المروية منها في دول الإتحاد المغاربي:

الجدول رقم 01: الأراضي الزراعية في منطقة المغرب العربي

الدول	المساحة بالمليون هكتار	الاراضي الصالحة للزراعة بالمليون هكتار	نسبة الاراضي الصالحة للزراعة	نسبة الاراضي المروية الصالحة للزراعة	نسبة الاراضي الرعوية
الجزائر	238.2	7.5	%3	%7	%2
المغرب	44.6	8.7	%19.4	%13	%17.8
تونس	15.5	3	%19.5	%7.5	%4.1
ليبيا	176	1.7	%1	%11	0.4%
موريتانيا	102.5	0.2	%0.2	%10	%4.8
المجموع	438.8	21.1	%4.5	%4	

المصدر: رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011، ص 137.

ب. **الإمكانيات والموارد المعدنية والطاقوية:** ويمكن ذكر بعض الإحتياطات التي تزخر بها الدول المغاربية والتي تحتل مراتب متقدمة عالميا أهمها مايلي:[iii]

-5%من الإحتياطات العالمية للبترول (4 مليار طن)
_ 4%من الإحتياطات العالمية للغاز الطبيعي (3761) مليار م^3
_ 34%من الإحتياطات العالمية للفوسفات (44) مليار طن .
_ 16.6%من الإحتياطات العالمي للفحم (134مليون طن)
- 2%من الإحتياطات العالمية للزنك (104 مليون طن)

ج. **الطاقات البشرية:** يضم المغرب العربي طاقة بشرية تفوق 90 مليون نسمة، معظمها شباب مما يشكل سوقا استهلاكية واسعة، ويخلق الظروف الملائمة لقيام صناعات تستفيد من وفورات الحجم والمزايا النسبية، ويحفز قيام الصناعات المغذية والمكملة، وبالتالي يمتص البطالة بخلق فرص العمل، ويعزز من القدرات التنافسية ويطور من القدرات التقنية لهذه الصناعات[iv].

د. **الإمكانيات التجارية والمالية:** لاشك في وجود تباين كبير في حجم الإمكانيات المالية المتوفرة على مستوى دول اتحاد المغرب العربي، فأغلب هذه الدول تعاني من مشكلة المديونية التي أصبحت تشكل عبئا على اقتصادياتها وإرهاقا كبيرا لشعوبها وهي تعكس وضعية مالية خطيرة تؤثر على كافة التوازنات الاقتصادية والمالية والأوضاع الاجتماعية، وإذا تفحصنا الإمكانيات المالية بغض النظر عن الموارد الفعلية التي تملكها دول المغرب العربي والتي استغرقتها الديون وخدماتها نجد بأن حجم الأموال المهاجرة المستثمرة في الدول الغربية تكفي لتغطية نسبة هامة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة في الدول المغاربية، إذا ما توفرت العوامل الموضوعية لإعادة توظيفها وأهمها عنصر الثقة والشفافية، بحيث لا يخشى أصحابها من المصادرة أو التأميم والتضييق نتيجة للاضطراب في القوانين وتبدل الأنظمة وتغيير الحكومات.

أما الإمكانيات التي يتيحها المجال التجاري الموحد فهي كبيرة جدا وأهمها وجود سوق ديناميكية وما يتوفر عنها من وفرات خارجية وداخلية، تتاح نتيجة للتعامل مع الوحدات الإنتاجية في الأقطار المتكاملة في السوق على مستوى الإتحاد المغاربي التي تتشكل من أكثر من 90مليون مستهلك، والوفرات الممكنة الناتجة عن القوة التفاوضية لدول التكامل في تعاملهم الاقتصادي مع الدول والتكتلات الكبرى للتقليل من تحدي الشراكة معها وتؤدي إلى تعظيم مكاسبها والحفاظ على مصالحها وإتاحة الفرصة للتعامل الإيجابي مع تلك التكتلات من مدخل اتساع السوق وارتباطها بمزايا تنافسية هامة ذلك أن اتفاقيات التكامل الإقليمي تجمع الأسواق بما يسمح بتقليل قوى الإحتكار لأن الشركات من دول متعددة تدخل في منافسة مكثفة مع بعضها البعض.[v]

3. العوائق والتحديات التي واجهت وتواجه اتحاد المغرب العربي: صاحبت ولادة فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين عوائق وتحديات لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسايرتها للتخلص منها أو تجاوزها:

1.3. التحديات والمشاكل التي استجدت بعد تأسيس إتحاد المغرب المغربي وأثرت على مسيرته:[vi]

أ. تأثير تباين مواقف أعضاء اتحاد المغرب العربي من غزو العراق للكويت: لم تكن المشكلة الأولى التي واجهت اتحاد المغرب العربي بعد تأسيسه مشكلة داخلية وإنما كانت مشكلة خارجية من تأثيرات المحيط الإقليمي والدولي، وهي غزو العراق للكويت صيف 1990 وقد تباينت مواقف أقطار المغرب العربي من هذا الغزو وما نتج عنه من تداعيات إقليمية ودولية، وهذا التباين في المواقف أثر على اتحاد المغرب العربي وهو مازال في مراحله التأسيسية الأولى وأظهر مدى هشاشته كتجمع جهوي.

ب. **الحظر الذي فرض على ليبيا:** لقد كان الحظر الذي فرض على ليبيا عام 1992 أو ما عرف بقضية "لوكربي" من أهم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي بالسلب سواءً في جانبها الثنائي أو الجماعي، حيث ساهمت هذه القضية في عرقلة مسيرة اتحاد المغرب العربي وقد وصلت الأزمة إلى قمتها عند إعراض ليبيا عن تسلم رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر عام 1996 احتجاجًا منها على موقف أقطار المغرب العربي من قضية " لوكربي "حيث قامت هذه الأقطار بتطبيق الحظر الجوي المفروض على ليبيا من الأمم المتحدة –بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية – فبقاء رئاسة الاتحاد عند الجزائر، عطل مسيرة الإتحاد نهائياً، وذلك للأزمة الداخلية التي كانت تعيشها الجزائر وخلافاتها المزمنة مع المغرب بسبب قضية الصحراء الغربية،وبالفعل كانت فترة رئاسة الجزائر للاتحاد فترة شلل شبه كاملة لهذا الاتحاد.

ج. تأثير أزمة الجزائر الداخلية على مسيرة اتحاد المغرب العربي: وهو ما انعكس بالسلب على إتحاد المغرب العربي، وساهم في تعطيله من ثلاث أوجه:

- **الوجه الأول** :أن الجزائر في الوقت الذي تولت فيه رئاسة اتحاد المغرب العربي عام 1995 كانت تعيش أوج أزمتها مما جعلها منشغلة بأوضاعها الداخلية المتأزمة عن تحريك مؤسسات الإتحاد، مما زاد في جمود هذه المؤسسات.
- **الوجه الثاني** : لتأثير أزمة الجزائر الداخلية على مسيرة اتحاد المغرب العربي فتمثل في تخوف أعضاء اتحاد المغرب العربي من انتقال الأزمة الجزائرية إليها مما جعلها تعمل على التقليل من دخول الجزائريين إليها، كما قامت هذه البلدان بضبط حركة مواطنيها إلى الجزائر، الأمر الذي ساهم في عرقلة حركة الأشخاص والبضائع داخل الفضاء المغاربي.
- **الوجهالثالث** :لدور الأزمة الداخلية الجزائرية في تعطيل الإتحاد، في تعلق بموقع الجزائر الجغرافي، فهي تقع موقع القلب من المغرب العربي بالإضافة لوزنها السكاني والاقتصادي مما يعني أنه من المستحيل تقدم اتحاد المغرب العربي بدون الجزائر.

ثانيا: التكامل الاقتصادي المغاربي

1. مفاهيم عامة حول التكامل الاقتصادي:

1.1. التكامل الاقتصادي وشروط قيامه:

أ. تعريف التكامل الاقتصادي: يعرف التكامل الاقتصادي بأنه " دخول مجموعة من الدول تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بينة هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة بين هذه الدول، وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة، وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي."[vii]

كما يعرف بأنه: " العملية الاجتماعية والاقتصادية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج على المستوى الإقليمي، مع وجوب تحقيق التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية."[viii]

كما يعرف بأنه: " عملية سياسية واقتصادية مستمرة باتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة مناسبة من خلال الاستقلال المشترك لإمكانيات وموارد الأطراف المساهمة بغية خلق مزيد من التداخل بين هياكلها الاقتصادية لصالح تعزيز تنميتها محليا وإقليميا وبلوغ درجة من الاندماج فيما بينها تصل في صورها إلى الوحدة الاقتصادية (كيان اقتصادي واحد).[ix]

هناك بعض المفاهيم المتعلقة بالتكامل الاقتصادي نوردها في ما يلي:[x]

- **التعاون الاقتصادي:** يعرف بأنه محاولة لترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي، بطريقة لا تؤدي كما هو الحال بالنسبة للتكامل الاقتصادي حتما إلى إقامة نوع من البناء المؤسسي فالغرض هنا هو تحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي، وذلك لبلوغ أهداف اقتصادية محددة وليست بالضرورة مشتركة، دون الرغبة في توسيع هذا التعاون أو محاولة نشره إلى ميادين أخرى.
- **التنسيق:** هو محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة في إطار جهاز دولي أو جهوي، وهذا بوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، وبالتالي التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز وجوده سابق لعملية التنسيق وهذا عكس التكامل أي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كما أن التنسيق يكون في .الغالب مؤقتا عكس التكامل.
- **العمل المشترك:** هو عبارة عن تلاقي إرادات دولتين أو أكثر لانجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي في الإرادات ليس محصورا في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي، والذي كثيرا ما يختزل مفهوم العمل المشترك في إطاره، لأن ذلك يعبر عنه بالعمل الاقتصادي المشترك والذي يعني تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة اقتصادية وبصفة مشتركة تحقيق اللمصالح والأهداف المشتركة.

ب. شروط التكامل الاقتصادي: بالنسبة للشرط الأساسي للتكامل هو لا بد أن يكون تدريجي وآلي وذلك ما يسمح للتأقلم مع المتغيرات الجديدة، بمعنى آخر أن تكون خطوات الاندماج تدريجية، إضافة إلى هذا الشرط لا بد من توافر شروط اقتصادية وسياسية، تتمثل في:[xi]

- **الشروط الاقتصادية:**

– **توافر البنية الأساسية الملائمة:** بمعنى آخر إتاحة وتوفير اتصالات ومواصلات ملائمة لانتقال سريع لوفرات الحجم وتقريب المسافة بين دول التكامل، مما يؤدي بمرور الوقت إلى دعم مراكز التبادل في مضمار التجارة الدولية، ويجعل من السهل إنشاء علاقة تجارية واقتصادية جديدة مع الدول الأجنبية، وبالتالي إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في صالح المنطقة المتكاملة.

–**توافر الأيدي العاملة المدربة** :حيث تتيح لها استخدام موارد إنتاجية بطريقة فعالة ومستمرة كما تتيح في نفس الوقت تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وتكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي ورفع المستوى المعيشي في دول التكامل وزيادة التعاون الاقتصادي بينها.

–**انسجام السياسات الاقتصادية** :خاصة السياسة الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، وهذا التنسيق لا يتطلب بالضرورة توحيد هذه السياسات، إضافة إلى ذلك لابد من تنسيق سياسات الاستثمار بشكل يؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والإقليمية، ويتم ذلك بإعداد سياسة إقليمية للاستثمار تتضمن تنمية متجانسة بين الدول الأعضاء.

–**توزيع مكاسب التكامل** :إن أهم المصاعب هي تحديد توزيع عادل للمكاسب بين دول الأعضاء في التكامل، لذا من الواجب أن تعتمد سياسة مشتركة وإجراءات مشتركة حول هيكل الإنتاج الصناعي والزراعي تتماشى مع البلدان الضعيفة في التكامل، فمثلا يمكن لبلد عضو أن يواجه خسارة في الفوائد إثر إلغاء رسوم الاستيراد على المنتجات القادمة من بلدان الأعضاء الآخرين، والتي كانت تستوردها فيما مضى من البلدان الأجنبية، حيث أن أسعار هذه المنتجات تكون أحيانا أعلى من تلك التي تتحدد في السوق الدولية فيؤدي إلى التفاوت بين بلدان التكامل في تحمل الخسارة، ومن أجل تفادي هذه الإختلالات لا بد من توزيع عادل للمكاسب وذلك بإيجاد وسائل للتعويض كتحويل الموارد لصالح البلدان الأضعف ودعمها من أجل تحقيق مستويات تنموية تقارب تلك التي نجدها بالدول الأخرى في التكامل.

- **الشروط السياسية:** لابد من توفر الشروط السياسية إلى جانب الشروط الاقتصادية، حيث تكون للإرادة السياسية دور فعال وأساسي في تحقيق التكامل، ذلك أن كل العلاقات إنما تمثل في الواقع إرادة ذات سيادة كاملة، وأننا نجد كثيرا من البلدان تتوافر فيها المقومات والشروط السابقة (الاقتصادية) تؤهلها لإيجاد تكامل اقتصادي، إلا أنها تخفق في تحقيقه في غالب الأحيان بسبب غياب الإرادة السياسية الضرورية واللازمة للتكامل، إلا أنه لا بد من تناسق هذا الشرط مع الشروط الأساسية، بمعنى آخر لا بد من توافر كل الشروط إبتداءا من العوامل الأساسية مرورا بالشروط الاقتصادية وإنتهاءا بالشروط السياسية، لكي تتفاعل فيما بينها للوصول إلى تكامل ناجح وفعال انطلاقته كانت من التوافق والتنسيق بين أعضائه.

2.1. أشكال التكامل الاقتصادي والأهداف التي يرمي إليها:

أ. **أشكال التكامل الاقتصادي:**حسب" بيلابلاسا" فان أشكال التكامل الاقتصادي تتمثل في:[xii]

- **منطقة التبادل الحر:** تمثل الشكل الأقل تبلورا للتكامل الاقتصادي، تعمل على إلغاء القيود الجمركية والكمية بين الدول الأعضاء مع المحافظة على تلك القيود اتجاه الدول الأخرى.
- **الاتحاد الجمركي:** وهو عبارة عن منطقة التبادل حر تتبنى من خلاله االدول الأعضاء تعريفة خارجية مشتركة اتجاه البلدان الأخرى، هذا الشكل من التكامل يتطلب تشريعات ضريبية وسياسية خارجية مشتركة.
- **السوق المشتركة:** إضافة إلى ما يميز الاتحاد الجمركي، فان السوق المشتركة لا تسمح فقط بحرية انتقال السلع بل تضيف إليها حرية انتقال الخدمات وعوامل الإنتاج، الأمر الذي يفرض ضرورة توفر تنسيق وتجانس مختلف السياسات الاقتصادية.
- **الوحدة الاقتصادية:** وهي سوق مشتركة من خلالها تطبق الدول الأعضاء سياسة اقتصادية مشتركة.
- **الاندماج الاقتصادي:** يتطلب توحيد للسياسات النقدية، الضريبية، الاقتصادية، الاجتماعية وكذا إقامة سلطة فوق قومية حيث تكون قراراتها بمثابة أوامر تنفذها الدول الأعضاء.

ب. **أهداف التكامل الاقتصادي:**نوجز أهمها في ما يلي:[xiii]

-تحقيق وفورات الإنتاج الكبير، حيث إن اتساع حجم السوق يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأس المال والعمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك؛

-الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من المنافع الناجمة عن التخصص على صعيد المنطقة التكاملية، ومن ناحية أخرى، لما كان يتوقع أن ينجم عن اتساع نطاق السوق الذي يتحقق بفضل التكتل عن ازدهار التوقعات الاقتصادية بالنسبة للمستقبل، فإن من المتوقع أن يتمخض التكتل ليس فقط عن ارتفاع مستوى تشغيل المقدرة الإنتاجية بل ربما يؤدي ازدهار هذه التوقعات إلى تحريض انسياب الاستثمارات المرغوبة من الخارج، بما يترتب على هذا من الارتقاء قد ما بمستوى الاستثمار؛

-تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع، حيث من المفروض أن التكتل يؤدي إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

-تسهيل عملية التنمية الاقتصادية، حيث إن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل، إذ إن الاستفادة من اتساع السوق ووفرة عنصر العمل تؤدي إلى خلق فرص جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛

-كما أن التكتل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

-رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظرا إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى؛

-التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية خارج هذه المنطقة، خصوصا إذا كان العمل التكاملي قد وصل إلى مرحلة متقدمة – اتحاد جمركي على الأقل–حيث يحل التبادل الاقتصادي داخل المنطقة التكاملية محل الانفتاح على العالم الخارجي نتيجة وجود الحواجز الجمركية وغيرها من السياسات المالية والنقدية التي تحد من حرية الانفتاح على الخارج.

2. التكامل الاقتصادي المغاربي:

1.2. التكامل الاقتصادي المغاربي ضرورة ملحة:إن استقراء الواقع السياسي والأمني والاقتصادي، والظروف الإقليمية والدولية التي تحيط بها، والتمعن في تطوير اقتصاديات المعرفة، وتطور التقانة الحديثة وتأثيرات العولمة، ومبادرات الشراكة الإقليمية والدولية وشروط التبادل الدولي والمنافسة غير العادلة تبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغاربي أصبح ضرورة ملحة يتطلب اعتباره أولوية على أجندة القادة المغاربة:[xiv]

– فغياب الاندماج المغربي حسبما تشير إليه بعض الدراسات يكلف كل دولة مغاربية خسارة على مستوى نسبة نموها تقدر بـــ 2%، بالنسبة لناتجها الداخلي المحلي، وكذلك عجز في مواطن الشغل يقدر بـــ 20000 فرصة عمل سنويا؛

– إن نسق العولمة المتسارع زاد من سقوف المطالب الاجتماعية في الصحة والتعليم والسكن ومجالات الرعاية الاجتماعية وخلق أنماطا استهلاكية جديدة، الأمر الذي يملي على الحكومات ترشيده وتلبية الممكن منه، ولن يتم ذلك إلا بتحقيق معدلات نمو عالية تتجاوز معدلات النمو في الزيادة السكانية، وتشير الدراسات إلى أنه لو حققت الدول المغاربية معدلات نمو سنوية ما بين 4% و5% فانها ستحتاج إلى أكثر من عشرين عاما لتحقيق مستوى دخل فردي يقترب من مستوى دخل مواطني الدول المتقدمة؛

– إن اقتصاديات دول المغرب العربي هي اقتصاديات مبادلة مع الدول الصناعية، ومع التغيرات الكبيرة التي تتعرض لها شروط التبادل العالمي ستزداد قابلية هذه الاقتصاديات للصدمات الخارجية وصعوبة مقاومتها على المستوى القطري؛

– إن مؤشرات النشاط الاقتصادي الحالي كلها تشير بوضوح إلى تجذر التبعية لاقتصاديات الدول المتقدمة، وبالتالي فإن الفكاك من هذه التبعية لا يمكن إلا بترتيبات إقليمية؛

– إن انضمام بعض الدول المغاربية إلى المنظمة العالمية للتجارة (تونس، المغرب وموريتانيا) وتواجد دول أخرى بصفة مراقب استعدادا للانضمام (الجزائر وليبيا) يتطلب تنسيقا فعالا وتكاملا إقليميا يمكن من توطين مشروعات كبرى وإقامة صناعات منافسة وتطوير أساليب استخدام التقانة، وزيادة معدلات الإنتاجية؛

– تشير الإحصائيات إلى أن الإنتاج الزراعي المغاربي لا يتجاوز 1.5% من الإنتاج الزراعي العالمي، وفي ظل ارتهان هذا الإنتاج لتقلبات مواسم الأمطار وتخلف التقنيات الزراعية المستخدمة وزيادة معدلات النمو السكاني، فإن الأمر يستوجب سياسات تكاملية تحقق الأمن الغذائي المغاربي بشكل متدرج ومدروس.

2.2. انجازات تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي:[xv]

أ. في مجال الصناعة والمحروقات: الملاحظ على الصناعة في دول المغرب العربي أنها تنافسية أكثر منها متكاملة فغياب التنسيق في المجال الصناعي ولد تشابها في النسيج الصناعي لدول التكامل مما جعلها تتنافس بدل أن تتبادل في إطار تكاملي.

–الصناعةالكيماوية : كل من تونس والجزائر والمغرب تصنع إنتاجها الخاص وقد سحقت المنجزات الجزائرية في سكيكدة وأرزيو وعنابة القطاع الكيماوي والبتروكيماوي بقوتها نظيراتها في الدول الأخرى، وقد فاقمت ليبيا من هذه المشكلة في السبعينات عندما شرعت في برنامج ضخم للاستثمار في القطاع الكيماوي والبتروكيماوي.

–الصناعة النسيجية : نجد في تونس ست مصانع ومجمع ضخم في فاس وأربعة مصانع في الجزائر وكلها متقاربة من حيث المستوى مما جعلها بدورها متنافسة فيما بينها" Sotacib " وأسفر التقارب الثنائي بين تونس والجزائر عن إنشاء مصنع الإسمنت سوتاسيت حيث شكلت في ديسمبر 1983 مشركة تونسية–جزائرية مشتركة لصنع الإسمنت الأبيض حيث يوفر هذا المصنع لتونس حاجاتها الكاملة من الإسمنت الأبيض والتي تمثل ما قيمته 105.000 طن عند أفق 1990م ويوفر للجزائر نفس المقدار مما يسمح لها من تخفيض نسبة وارداتها من هذا المنتوج.

وبالنسبة للتكامل في المجال الطاقوي قامت اللجنة المختصة المؤلفة من الرؤساء المديرين العامين للشركات الوطنية للكهرباء بوضع برنامج للترابط بين الشبكات الوطنية يسمح بتواصل الإرسال الكهربائي عبر الحدود وبتدارك انحطاط الضغط في واحدة من هاته الشبكات من خلال التوظيف الأمثل للطاقة المتوافرة والتعديل بين الإنتاج والاستهلاك على كامل الخطوط الكهربائية المغاربية بما يحسن من جدوى القطاع بأسره ويقلل من الإختلالات الفنية الناتجة عن تدهور الضغط في واحدة من الشبكات أو الجهات القطرية وارتفاع الطلب في شبكة مجاورة وهو عمل توصلت به اللجنة الإستشارية إلى تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية برفع الحواجز القطرية في وجه استخدامها بحسب الحاجة الإستخدام الأمثل.

أما على صعيد المناجم والمحروقات في إطار التكامل المغاربي لم يكن هناك سوى اتفاقيات ثنائية الأطراف مثل:

-اتفاق بين الجزائر وتونس لاستغلال حقول بورمة وذلك بخصوص استغلال الغاز الجزائري عبر تونس؛

-أنبوب الغاز الجزائري الإيطالي عبر تونس بدأت شغيله عام 1983 م بطاقة إنتاجية قدرها 12 مليار متر مكعب سنويا؛

-اتفاقية الجزائر والمغرب عام 1989 م الخاصة بأنبوب الغاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير ما قيمته 12 مليار متر مكعب من الغاز سنويا إلى أوروبا منها 2,5 مليار متر مكعب للمغرب؛

-الجزائر ليبيا : نتج عن اتفاق حكومي عام1987 م خلق ثلاث شركات مختلطة في قطاع المحروقات وهي : الشركة الجزائرية الليبية لإستغلال وإنتاج البترول، الشركة الجزائرية الليبية للجيوفيزياء، الشركة الجزائرية الليبية للصناعات البتروكيماوية.

ويمكن من خلال المعطيات السالفة الذكر أن نلاحظ أن جل محاولات التكامل في قطاع الطاقة والمناجم كانت في شكل اتفاقيات ثنائية، ومع ذلك فقد أدت إلى نوع من التقارب الشامل في عام 1989 بإنشاء لجنة مغاربية للصناعة البترولية بهدف خلق انسجام في السياسة العامة للإتحاد في هذا القطاع غير أن أحداث الجزائر عام 1992 م عطلت كل المشاريع ليس فقط في مجال الطاقة ولكن في التكامل والوحدة المغربية ككل.

ب. في مجال المبادلات التجارية: المبادلات التجارية بين دول الإتحاد المغاربي محتشمة جدا لا تتجاوز حدود % 3 إلى % 7في حين نجد مبادلاتها مع دول الإتحاد الأوروبي تصل إلى % 80 ، وإذا ما قارناها بالمبادلات البينية بين دول الإتحاد الأوروبي، والت يتصل إلى % 50 من حجم تجارتها الخارجية نلمس مدى ضآلة حجم التبادل التجاري البيني في الإتحاد المغاربي.

محاولات التكامل في هذا المجال كانت هزيلة جدا و لم تعنى إلا بثلاثة محاصيل هي الحلفاء الحمضيات والتبغ، وذلك عن طريق إنشاء لجان للتنسيق في هذا المجال، غير أن حصيلة عملها كانت هزيلة، ثم جمدت بعد ذلك بفعل الأحداث والمشاكل والصراعات التي مرت بها دول المغرب العربي، وتتمثل هذه الهيئات في:

-المكتب المغاربي : أنشئ عام 1963 م وتحدد نشاطه في تسويق الحلفاء على مستوى المنطقة؛

-اللجنة المغاربية للحمضيات والباكور :أنشئت عام 1972 م مهمتها تنسيق النقل والتسويق لهذه المنتجات نحو أوروبا وإفريقيا وجنوب الصحراء لتفادي التنافس بين الدول المغاربية على السوق الخارجية.

-بالنسبة للتبغ بدأت المديريات الوطنية لكل من الجزائر، تونس والمغرب للتبغ عام 1969 م بدراسة وسائل انجاز تنسيقية جهوية لزراعة وصناعة وتسويق برامجها

هذا بالنسبة للقطاع الزراعي أما ما تعلق بقطاع النقل فالإنجاز المغاربي لا يتعدى بعض المشاريع المعطلة ولعل أبرزها مشروع القطار المغاربي تونس -الدارالبيضاء.

فبعد مشاورات بين وزارات النقل وبين الشركات الوطنية لسكة الحديد تقرر إنشاء خط مغاربي للقطار السريع بي نتونس والدار البيضاء، ووقع الشروع في التنفيذ وبدأت السفرة الأولى عام 1974 بين تونس والجزائر للقطار المغاربي السريع وتواصلت الإعدادات لإتمام الخط بين الجزائر والدار البيضاء ثم توقف المشروع عام 1975 ، والسبب هو الخلاف المغربي الجزائري حول مسألة الصحراء الغربية.

كذلك من المشاريع التي تم انجازها بين الدول المغاربية مشروع الشحن البحري ونقل المنتوجات والسلع المغاربية أولا ثم الأجنبية بين الموانئ المغاربية وبينها وبين الموانئ الخارجية، وقد بدأ تنفيذ المشروع وحصل الاتفاق على إنشاء شركة مغاربية للملاحة ووقع اقتناء باخرة للتمرين والتكوين، واستمر استغلا لها مدة زمنية ومن الميسور استئناف المشروع وإعادة النظر في الدراسات الفنية تبعا لما حصل من تغيرات كمية ونوعية في المبادلات التجارية وللتطورات المشهودة على الساحة الدولية في ميدان الشحن ولكن الواقع أو العلاقات المغاربية أثبتت عكس ذلك ونسي المشروع وتم تجاوزه.

هذه أمثلة عما تم انجازه أو قطع شوط كبير في انجازه من خلال مسيرة التكامل المغاربي بالإضافة إلى العديد من الدراسات الجاهزة والمتعلقة بمسألة التكامل ولكن بقيت في طي النسيان والإهمال ولعل أهمها:

-مشروع البنك المغاربي للإدماج الصناعي؛

-مشروع الأدوية والمنتوجات الصيدلانية؛

- مشروع الشركة المغاربية للطيران والتي وضع قانونها الأساسي منذ عام 1970.

يبدو أن حصيلة نتائج مسيرة تجربة التكامل المغاربي جاءت هزيلة جدا، لا تعبر عن طموحات الشعوب المغاربية ولا حتى عن الإمكانات الضخمة المتوفرة للمنطقة المغاربية وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية والتحديات التي كانت وراء تعطيل مسار التكامل المغاربي وإصابته بالشلل والجمود؟

3.العراقيل والعوائق التي تقف في وجه إقامة تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي: إن فشل تحقيق التكامل الاقتصادي بصفة خاصة وقيام اتحاد المغرب العربي بصفة عامة، يدفعنا للبحث عن أهم العقبات والعراقيل التي تقف في وجه بناء تكتل سياسي واقتصادي يستجيب لتطلعات شعوب المنطقة، وان استعراض التجارب ومحاولات التكامل السابقة يقودنا إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من الصعوبات:[xvi]

1.3. العوائق والعراقيل ذات الطابع السياسي: لا شك أن المشاكل والهزات التي عرفتها العلاقات السياسية بين دول المغرب العربي كان لها النصيب الأكبر في تعطيل مشروع التكامل بين هذه الدول، ولعل أهم هذه الأسباب:

أ .اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية :ويعد من أهم معوقات الدخول في أي نشاط مشترك يمكن أن يؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي بين دول المغرب العربي، لأن هذه الأنظمة تضع المصلحة الفردية والآنية فوق المصلحة القومية الحضارية بعيدة المدى، فالعلاقات بين دول المغرب العربي مرتب العديد من الهزات.

ب .ضعف أو غياب الإرادة السياسية :إن عملية التكامل الاقتصادي المغاربي لا يمكن أن تتحقق إلا إذا توفرت الإرادة السياسية المغاربية التي تقبل بمبدأ التكامل، وتعمل على تنفيذ القرارات والخطوات التي تصب في هذا الاتجاه، كما يتطلب الأمر قدرا من التفاهم السياسي خصوصا عندما يتعلق الأمر بقضايا حساسة.

ج .قضية الصحراء الغربية :وتعتبر من أهم العوامل المعرقلة لقيام تكامل مغاربي، وقد أدت هذه القضية إلى تدهور العلاقات الجزائرية المغربية، الأمر الذي كان لها انعكاسات سلبية على مشروع التكامل، حيث طلب المغرب تجميد مؤسسات الاتحاد أثناء فترة رئاسة الجزائر لها بسبب موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية.

د .قضية لوكاربي والحظر المفروض على ليبيا :فلقد أدى التزام دول المغرب العربي بالقرارات الدولية إلى بروز خلافات داخل الاتحاد، وصل إلى حد رفض ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر سنة 1995 احتجاجا منها على التزام الدول الأعضاء بالحظر الجوي الدولي المفروض عليها.

ه .الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر :إن الأزمة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات كان لها انعكاسات سلبية على مسار التكامل من ثلاث أوجه، الأول أن الجزائر خلال هذه الفترة كانت تتولى رئاسة المجلس، وبالتالي كانت منشغلة أكثر بأوضاعها الداخلية، أما الوجه الثاني فكانت خوف الدول المغاربية الأخرى من انتقال الأزمة إليها، في حين أن الوجه الثالث فهو عدم إمكانية قيام تكامل مغاربي بدون الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي في المنطقة.

2.3. العوامل والعراقيل ذات الطابع الاقتصادي: بالإضافة إلى المشاكل السياسية المذكورة سابقا، فإن قيام تكامل اقتصادي مغاربي يعاني من عدد من العراقيل والمعوقات الاقتصادية لعل أهمها:

أ .ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي: على الرغم من وجود مجموعة من عوامل التقارب بين دول المغرب العربي، إلا أن حجم التبادل التجاري فيما بينها يبقى ضعيفا ولا يرقى إلى المستوى المأمول فهو لا يتجاوز نسبة 3%من حجم المبادلات، وهو ما يعتبر بالتأكيد عائقا أمام إقامة هذا التكامل.

ب .ضعف التعاون متعدد الأطراف :إن التعاون متعدد الأطراف بين الدول المغاربية يبقى ضعيفا هو كذلك، و لم يخرج حتى الآن عن بعد المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات التي بقيت حبيسة الأدراج، دون أن تظهر لها آثار ملموسة على أرض الواقع، وهو ما يعقد مهمة تحقيق هذا التكامل.

ج .التبعية الاقتصادية والتجارية للخارج :في مقابل ضعف التبادل التجاري والاقتصادي بين دول المغرب العربي، تبرز تبعية هذه الدول إلى الخارج خاصة الاتحاد الأوروبي، إذ تشير الدراسات أن ثلثي مبادلات الدول المغاربية تتم معها، كما أن الاقتصاديات المغاربية ظلت مرتبطة بالدول الصناعية من خلال هيمنة هذه الأخيرة على الأسواق المغاربية.

د .التباين والاختلاف في السياسات والنظم الاقتصادية وتخلفها: إن اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول المغرب العربي يعتبر من معوقات إقامة تكامل اقتصادي، إذ أن كل من تونس والمغرب وموريتانيا تتبع سياسات اقتصادية لبرالية في حين أن الجزائر وليبيا كانت تطبق سياسات اقتصادية موجهة، قبل أن تقوم بتحرير اقتصادها، كما أن تخلف اقتصاديات هذه الدول يعتبر من العوامل المعرقلة لإقامة تكامل اقتصادي مغاربي.

3.3. المعوقات والعراقيل ذات الطابع المؤسساتي: إن المعوقات ذات الطابع المؤسساتي لقيام تكامل بين دول المغرب العربي تمثل عقبة حقيقية في وجه تحقيق هذا التكامل، والتي وضعتها الدول الأعضاء من خلال معاهدة تأسيس اتحاد المغرب العربي، ففي الواقع هذه العراقيل نابعة من طريقة صياغة هذه المعاهدة، والتي جعلها عرضة لكل الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء، وإن انعدام الثقة المتبادلة جعل كل دولة متحفظة جدا، وهو ما حرم اتحاد المغرب العربي من أن يرتقي إلى مستوى حقيقي من التكامل الإقليمي، كما أن التحجج بمبدأ السيادة الوطنية وغياب أي رؤية إستراتيجية وقلة التجربة في مسائل التكامل كلها عوامل أدت إلى اعتماد مبدأ التصويت بالإجماع بالرغم من أن هذه الدول هي عضو كذلك في الجامعة العربية وتعرف مدى عرقلة هذا المبدأ لنشاط الاتحاد غير أن ذلك لم يمنع من اعتماده، كما أن أي تعدي للاتفاقية مراكش يجب أن يحظى بموافقة الدول الخمس الأعضاء، وإن هذه القاعدة المعرقلة تم إتباعها بقاعدة أخرى مكملة تشترط التصديق على الاتفاقيات من قبل كل الأعضاء قبل البدء في تنفيذها، وهو ما أدى إلى توقيع 36 اتفاقية مشتركة خمسة فقط منها دخلت حيز التنفيذ.

ثالثا: الشراكة الأجنبية المغاربية كحجر عثرة أمام التكامل الاقتصادي المغاربي

سيتم التركيز في هذا الصدد على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأروبي، على اعتبار أن معظم اتفاقيات دول المغرب العربي كانت مع هاتين القوتين وبالأخص الاتحاد الأوروبي.

1. الشراكة الأمريكية المغاربية:

1.1. البعد التاريخي للعلاقات الأمريكية المغاربية: إن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول المغرب العربي ليست وليدة فترة ما بعد الحرب الباردة – كما يتبادر إلى الذهن – ولا هي ضعيفة قبل السنوات العشرة المنصرمة، بل ظلت قوية حتى في ظل النفوذ الفرنسي، حيث يكفي أن قيادات الحركة الوطنية في المغرب العربي راهنت على الدور الأمريكي – أثناء الاستعمار الفرنسي –في الدفاع عن استقلالها، كما حرصت الو.م.أ على تفعيل دورها ونفوذها في المغرب العربي منذ استقلال أقطاره، ومع أنها لم تستطع أن تزحزح النفوذ الاقتصادي الفرنسي فيها، إلا نفوذها السياسي كان قويا على الدوام وحرصها على أن يؤخذ رأيها في الحسبان إذا ما تعلق الأمر بالسياسات المغاربية، إضافة إلى الحرص الأمريكي على تنمية النشاط الثقافي في بلدان المغرب العربي من خلال تأسيس العشرات من المراكز الثقافية في المدن المغاربية، والمزاحمة المستمرة للرساميل والاستثمارات الفرنسية والإسبانية والإيطالية والألمانية من طرف الاستثمارات الأمريكية، وكلها عوامل تصب في أن منطقة المغرب العربي لم تكن مجالا مقفلا على النفوذ الأمريكي في أية حقبة من الحقب المعاصرة.

غير أن الو. م.أ لم تكتف بالنظر إلى المغرب العربي بوصفه مجرد سوق من الأسواق الممكنة، ومجال اقابل اللاستثمار الثقافي على المدى الطويل، أو كعواصم قابلة للتطويع في القضايا التي تتصل بالمصالح الحيوية الأمريكية، بل تعاملت معه بوصفه موقعا جيو– استراتيجيا حيويا لها من وجهة النظر العسكرية أيضا، وهي النظرة التي أسست للاهتمام الأمريكي بالمنطقة من مطلع الأربعينيات من القرن العشرين.[xvii]

2.1. أسباب الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي: لقد وجدت الولايات المتحدة من الأسباب ما جعلها تولي أهمية لهذا الموقع في إستراتيجيتها الكونية، بحيث ركزت على عدة عوامل أسست لبداية الاهتمام الأمريكي بمنطقة المغرب العربي وبررته وهي:[xviii]

العامل الأول: يتعلق بالقلق الأمريكي من الدور الفعال للجزائر سواء على صعيد القارة الأفريقية ومنظمتها الإقليمية، أو على صعيد العالم الثالث بصفة عامة، وهو دور بعث الحياة في حركة عدم الانحياز على المستوى القاري والجنوبي بصفة عامة، ليمثل شكلا من أشكال الاستئناف للدور المصري الناصري في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وما أفرزه من مدخل لانتاج فكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديدة بوصفها فكرة مناوئة لنظام الهيمنة الرأسمالية، وعليه فإن الاهتمام الأمريكي بالجزائر لا ينصرف إلى دورها السياسي الإقليمي فحسب، بل يتعداه إلى القوة الاقتصادية كبلد منتج للطاقة، وإلى سياستها المزعجة على صعيد "**الأوبك**".

العامل الثاني: يتصلب ما اعتبرها لو. م.أ دورا تخريبيا ليبيا في المحيط الإقليمي العربي والإفريقي من خلال رعاية الزعيم الليبي الراحل **معمر القذافي** لفصائل الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية واليسار العربي، وحتى للحركة الثورية المسلحة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وايرلندا، وهو ما يفسر انتقال العداء الأمريكي للنظام الليبي من خلال قصف ثكنة فيما يتعلق بقضية **لوكربي**.

أما **العامل الثالث:** فيرتبط بصلة المغرب العربي بقضية الصراع العربي – الإسرائيلي، إذ حرصت الو.م.أ منذ الستينيات على تشجيع دول مغاربية بعينها مثل المغرب على لعب دور سياسي في ربط الجسور بين السياسة العربية الفلسطينية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في إطار ما يعرف بعملية السلام، وأقل ما يقال حول هذا الحرص هو تقسيم المنظور الاستراتيجي الأمريكي بين أولوية العامل الاقتصادي المتمثل في إمكانية الاعتماد على النفط المغاربي الذي يثير الاهتمام الأمريكي (ليبياوالجزائر)، والدور السياسي الذي يمكن أن تلعبه في كل من تونس والمغرب في إطار ما يسمى بمسار مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لإطار عملية السلام كأولوية إستراتيجية في السياسة الأمريكية عالميا.

3.1. المشاريع الأمريكية الوافدة إلى دول المغرب العربي: في إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو – اقتصادية العالمية اقترحت الو. م.أ عام 1997مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي والمعروف باسم مبادرة" **ايزنستات** 1 "والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تشمل الولايات المتحدة من جهة وكل من تونس، الجزائر، المغرب من جهة أخرى، مستبعدة على الأقل في المرحلة الأولى كل من موريتانيا وليبيا، وقد لخص السفير الأمريكي لدى المغرب **ادوارد غابريال** المبادرة الأمريكية في العناصر التالية[xix]:

أولا :إجراء سلسلة من الحوارات المكثفة بين مسؤولي الحكومات الأربعة؛

ثانيا :إجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية بنيوية متزايدة السرعة داخل كل بلد؛

ثالثا :إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار بين الدول الثلاث، وبينها وبين الولايات المتحدة، وذلك عبر إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريكو –مغاربية، تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة، وقد تقبلت الدول المغاربية المبادرة الأمريكية بارتياح، ونظر إليها على أنها تشكل تحولا نوعيا في ساسة واشنطن تجاه المغرب العربي، حيث انتقلت الرؤية الأمريكية للمنطقة والمبنية على أساس عسكري، إلى اعتبارها شريكا اقتصاديا محتملا.

2. الشراكة الأورو–مغاربية:

1.2. اتفاقية الشراكة الأورو–مغاربية: قبل التطرق إلى الشراكة الأورو مغاربية جدير بالذكر الإشارة إلى الشراكة المتوسطية على اعتبار أن الاتفاقيات المغاربية الأوروبية كانت جزء من هذه الأخيرة.

تعرف الشراكة الاورو–متوسطية بأنها:" نهج اروبي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا والي أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الاُوروبية باُسواقها ومواردها الاُولية"، وبالنسبة لاُوروبا" الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من اجل مساعدتها علي تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلي الانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي".[xx]

هذه الشراكة التي تم الإعلان عنها في مؤتمر برشلونة عام 1995 الذي ضم جميع الدول الاُوروبية الاُعضاء في الاتحاد الاُوروبي مع 12دولة من شرق وجنوب المتوسط، كان من بينها ثماني دول عربية هي : مصر، الاُردن، سوريا، لبنان فلسطين تونس، الجزائر والمغرب. أما الدول الاُربع الاُخرى غير العربية فكانت تركيا، إسرائيل قبرص، ومالطا ورفض الاتحاد الاُوروبي توجيه الدعوة إلى ليبيا للمشاركة في هذا لمؤتمر بسبب العقوبات التي كان مجلس الاُمن قد فرضها عليها عام 1992 ،بسبب الملابسات التي احاطت بعملية إسقاط طائرة أمريكية فوق مدينة لوكاربي الاسكتلندية عام 1988.

أما عن الشراكة الأورو–مغاربية، بعدما حصلت دول المغرب العربي على استقلالها في نهاية الخمسينيات وبداية الستينات أخذت تشعر بثقل المشاكل الاقتصادية الضخمة التي تواجهها فأبدت استعدادها بإجراء مفاوضات مع المجموعة الأوروبية بغرض عقد اتفاقيات انتساب، ففي ديسمبر 1963 طالبت الجزائر بإجراء مفاوضات استطلاعية لتحديد علاقاتها مع المجموعة الأوروبية لكن هذه المفاوضات ظل يشوبها التردد إلى غاية سنة 1976أما المغرب وتونس فقد طالبتا سنة 1962 بالدخول في مفاوضات تمهيدية من أجل تحديد علاقاتهما الاقتصادية مع المجموعة الأوروبية في مارس 1969 وقعت كل من المغرب وتونس اتفاقية تعاون مع المجموعة الأوروبية انطوت على تفضيلات لمعظم صادراتها الصناعية، لم تشمل أية معونات مالية للدولتين، غير أن ضعف القاعدة الصناعية في هذين البلدين وهشاشتهما حالت دون استفادتها من هذه التفضيلات.[xxi]

2.2. أسباب الاهتمام الأوروبي بمنطقة المغرب العربي:نوجزها في ما يلي:[xxii]

– أهمية السوق المغاربي كسوق نام أمام الصادرات الأوروبية، وما تفتحه من فرص استثمار للإتحاد الأوروبي كالنهر الصناعي العظيم بليبيا ومشروع أنابيب نقل الغاز الجزائري إلى أوروبا؛

– أن احتياطي النفط والغاز الطبيعي، والعديد من المواد الأولية كالفوسفات، الحديد واليورانيوم، كلها عوامل جذب اهتمام الاقتصاد الأوروبي وتأمين لاستقراره؛

– دور الفوائض المالية النفطية في فتح فرص استثمار واسعة أمام الشركات الأوروبية.

وقد عملت هذه العوامل على تسريع وتيرة العلاقات التجارية بين دول المغرب العربي ودول الاتحاد الأوروبي، حيث تم توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية بين الطرفين قصد تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما لتتطور مستقبلا إلى شراكة.

3.2. اتفاقيات الشراكة الأورو –مغاربية:يحكم بلدان المغرب العربي في إطار علاقاتها مع المجموعة الأوروبية نوعين من الاتفاقيات:[xxiii]
الأولى في إطار السياسة الأوروبية المتوسطية؛

أما الثانية قائمة على سياسة التعاون على أساس اتفاقية لومي.

ونميز هنا بين شقين لهذه الاتفاقيات، الأول ذو طابع تجاري والثاني ذو طابع مالي وتقني.

بالنسبة للجانب التجاري يظهر من خلال سماح بلدان الاتحاد الأوروبي لسلع البلدان المغاربية حرية ومرونة في دخول الأسواق الأوروبية، سواء تعلق الأمر بالمنتجات الصناعية أو الزراعية وذلك بتخفيض للحقوق الجمركية يتراوح ما بين **20 %** إلى **80 %**حسب نوع المنتجات، مع إعفاء كلي لمنتجات الصيد البحري من الرسوم الجمركية دخول أسواق الاتحاد الأوروبي إلى جانب هذا تتمتع المواد الأولية والمنتجات الصناعية المغاربية وفق هذه الاتفاقية بحرية الدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي دون تحديد كمياتها، مع إعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء منتجات الفلين والبترول المكرر، واستيراد السيارات، وتم إلغاء هذا الاستثناء فيما بعد سنة **1979**بالنسبة للمجموعتين الأولى والثانية من المنتجات، وعام **1985** بالنسبة للمجموعة الثالثة، وحاليا النظام السائد المطبق هو الإعفاء التام من الرسوم الجمركية.

إلى جانب الاتفاقيات التجارية، أبرمت بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي اتفاقيات تعاون في المجال المالي والتقني عبر اتفاقيات عام **1976**،ثم اتفاقيات تعاون مالية وتقنية أخرى فيما بعد والتي تقوم على مبادئ أساسية أربعة هي :

– **المبدأ التكميلي**: إذ تعتبر الإعانات المالية المقدمة من طرف المجموعة الأوروبية مكملة للجهود التي يقدمها كل بلد على حدا في مجال برامج التنمية وتدعم مجهودات الإصلاح الاقتصادي فيما بعد.

– **مبدأ المشاركة**: وهو يقضي أن بلدان الاتحاد الأوروبي المانحة للإعانات المالية مشاركة في سياسة تنمية هذه البلدان، من خلال تحديد أولوية أهداف المخططات الوطنية وبرامج التنمية ذات المصلحة الإقليمية الممولة من طرف المجموعة الأوروبية.

– **مبدأ عدم التمييز**: يقضي هذا المبدأ بعدم التمييز بين المؤسسات والشركات المغاربية مع تلك الأوروبية، عمومية كانت أم خاصة في المشاركة في المزايدات والمناقصات وإبرام العقود بنفس حظوظ الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين للبلدان المغاربية.

مبدأ الشرطية: وهو مبدأ أصبحت تشترط فيه بلدان الاتحاد الأوروبي مع مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، توافر بعض الشروط من أجل تقديم الإعانات المالية اللازمة، كمثل إدراج قضية الصحراء الغربية، وعدم احترام حقوق الإنسان وقضايا الإرهاب في المنطقة المغاربية.

وعمدت بلدان الاتحاد الأوروبي على تقديم الإعانات المالية عبر آليات الاتفاقيات المبرمة مع كل بلد، أي نتستفيد من هذه الإعانات البلدان المغاربية، والتنظيمات العمومية، والمؤسسات الخاصة العاملة في مجالات التنمية الاقتصادية، والمؤسسات المعنوية ذات الطابع الإنتاجي، والمنح المقدمة للمتربصين المغاربيين في مجال التكوين وتحصيل العلم.

3. اثر الشراكة الامريكية والأوروبية – المغاربية على التكامل الاقتصادي المغاربي:

1. انعكاسات التنافس الأمريكي الأوروبي على منطقة المغرب العربي: لقد أدى التنافس الأورو –أمريكي في المغرب العربي إلى سعيد وله محورية للعب أدوار قيادية" انفرادية " خاصة بالنسبة للجزائر والمغرب، فقد سعت الجزائر في إطار مبدأ" التوازن الطبيعي " لفرض نفسها إقليميا وحتى دوليا بما يتناسب وثقلها السياسي والاقتصادي، وتزامن ذلك مع تحرك المغرب للعب الدور ذاته ما أدخل الدولتين في تنافس حاد حول المشاريع الوافدة إلى المنطقة سواء من الطرف الأوروبي أو الأمريكي، وذلك بدل توحيد السياسات لبناء موقف تفاوضي أقوى تجاه تلك المشاريع، فحينما اقترحت دول من المغرب العربي أن يتم التنسيق بين الحكومات بخصوص التفاوض مع الاتحاد الأوروبي، بالنسبة للمشاريع المقبلة خاصة في إطار الشراكة الأورو–مغاربية، ردا لرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة على الاقتراح بحدة مؤكدا **":أن الجزائر لم تستشر حينما عمل البعض على توقيع اتفاقيات ثنائية منفردة، والآن يريدون، وفق ما عبر عنه في السياق نفسه، أن يتقاسموا معنا بعض الأوراق الاستراتيجية التي نمتلكها ."** في إشارة غير مباشرة من قبله إلى الأهمية القصوى التي يمثلها ملف الطاقة بالنسبة لمفاوضات الجزائر مع أوروبا.

وتعكس مواقف دول المغرب العربي من مشروع" الاتحاد من أجل المتوسط"، درجة التباين الحاد في مواقف الدول بشأن الاستحقاقات السياسية والاقتصادية التي تخص مستقبل المنطقة، حيث عبر الزعيم الليبي المخلوع **معمر القذافي** عن تحفظاته ومخاوفه بصدد المشروع الجديد، بكثير من الصراحة والوضوح، وأكد أن هذا المشروع يفتقد أهم عنصر من عناصر النجاح التي يفترضها أي مشروع مماثل ألا وهو شرط التكافؤ والندية، ويبدو أن ليبيا لا تريد التضحية بموقعها الريادي في الاتحاد الإفريقي من أجل أداء دور ثانوي في مشروع تكون فيه ورقتها النفطية واحتياطاتها المالية الضخمة عرضة للأطماع والمزايدات، كما أن الموقف الجزائري من المشروع لا يختلف كثيرا عن الموقف الليبي حتى وإن تميز ببعض الخصوصيات التي تعود لطبيعة الوضع الداخلي لهذا البلد الذي يشهد واقعاً يجعله غير قادر في المرحلة الراهنة على ترجمة قناعاته بصدد هذه الملفات الدولية إلى مواقف حاسمة، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري لم يؤهل بعد بالقدر الكافي من أجل استقبال استثمارات أوروبية كبرى، أم االدول المغاربية الأخرى وهي المغرب وتونس وموريتانيا فلم يكن لديها ما تخسره من خلال دعمها ومشاركتها في المؤتمر المتوسطي .فتونس كانت تعلم أنها لنتحصل من الناحية الاقتصادية من هذا الاتحاد على أكثر مما حصلت عليه حتى الآن وقد استطاعت أن تبرم اتفاقيات شراكة جد مهمة مع الجانب الأوروبي في مراحل سابقة وفي مجالات مختلفة، أما المغرب فيعتبر اكبر مستفيد من الدعم المادي الذي تقدمه فرنسا كمساعدة مباشرة لدولة أجنبية، أما الجانب الموريتاني فلم يكن أمامه ما يخسره، ليسل أنه حصل على ما كان يهدف للحصول عليه، وإنما لأنه وبحكم الوضعية الاقتصادية الصعبة التي يمر بها فإنه يأمل أن يستفيد من وضعيته كأفقر بلد في الاتحاد الجديد من أجل دعم برامجه التنموية[xxiv].

2. الآثار المترتبة عن الشراكة الأمريكية والأوروبية– المغاربية: تحمل اتفاقيات الشراكة في مضمونها بعض الآثار منها ما هو ايجابي والآخر سلبي يمكن تلخيصها فيمايلي:

1.2 . الآثار الإيجابية: نوجزها في ما يلي:[xxv]

– تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين هذه الدول والدول المغاربية الموقعة لهذه الاتفاقيات؛

– التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة في الدول المغاربية وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لها؛

– تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول المغاربية؛

– الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية؛

– زيادة فرص الاستثمار في الدول المغاربية الموقعة على هذه الاتفاقيات مما يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال والخبرات والتكنولوجيا؛

– تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات المغاربية والمساهمة في تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي؛

– المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة كالقطاع الإنتاجي، المصرفي والتأمين؛

– تحسين المستوى المعيشي بتحسين نظم الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي وهذا بفضل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

2.2. الآثار السلبية: تتمثل في:[xxvi]

– محدودية المزايا التي توفرها هذه الشراكة للدول المغاربية نتيجة غياب التكامل المغاربي، حيث جرى التفاوض بين دول الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة وبين كل دولة مغاربية على حدى، كل هذه العوامل كانت في غير صالح الدول المغاربية وأدى بها إلى فقدانها العديد من المزايا التي كانت لديها، مقابل قيامها بالعديد من التنازلات لصالح الدول الأوروبية؛

– ضعف استثمارات الموجهة لدول المغرب العربي؛

– ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغاربية؛

– عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للدول المغاربية للتكيف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء الحواجز الجمركية وتحرير المبادلات، وما يترتب عنها من آثار سلبية على هذه الاقتصاديات؛

– إن المساعدات الأوروبية الممنوحة ضمن اتفاقيات الشراكة هي مساعدات مشروطة سياسيا واقتصاديا، فمن الناحية السياسية فهي متعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، واقتصاديا تتعلق بنفس الشروط المفروضة من البنك والصندوق الدوليين المتمثلة في تبني هذه الدول لسياسات تقشفية وانكماشية؛.

– لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث أن الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها؛

– لم تعطي أهمية كبيرة للتعاون التقني والعلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج؛

– وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والأمريكية والدول المغاربية المتوسطية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا؛

– إنها اتفاقيات تمتبين اقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الأولية والزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا.

فضلا عن:[xxvii]

– تفاقم الدين الخارجي: فالملاحظ أن الشراكة لم تخفف من مديونية البلدان التي انخرطت فيها، رغم الاختناق الذي يسببه الدين الخارجي لهذه البلدان لا سيما وهي بصدد انجاز إعادة هيكلة وتأهيل نسيجها الصناعي والمؤسسي لمواجهة آثار اتفاقيات الشراكة؛

– العجز العمومي وتراجع التحويلات الاجتماعية نتيجة إلغاء الأداءات الجمركية والذي يتسبب في انخفاض الموارد الذاتية لميزانية الدولة وفي تفاقم عجزها؛

– إن البعد التجاري يبدو مهيمنا إلى درجة ملحوظة في العلاقات الأورو –مغاربية، وتحظى أجندة التجارة باهتمام كبير، في حين أن سياسات العمل ومسألة انتقال اليد العاملة في المنطقة والأجور والحماية الاجتماعية لم تحظى بنفس الاهتمام.

النتائج والتوصيات:

✓ **النتائج:** أسفر البحث عن النتائج التالية:

– تعود الفكرة الأولى لإنشاء الاتحاد المغاربي إلى قبيل الاستقلال إلا أن الإعلان الرسمي عن ميلاد هذا الاتحاد كان بمراكش في 17 فيفري 1989؛

– لقد واجه هذا القرار منذ لحظة تأسيسه العديد من التحديات كانت معظمها سياسية أهمها: تباين مواقف الدول المغاربية إزاء غزو العراق للكويت، الحظر الذي فرض على ليبيا عام 1992 وموقف أقطار المغرب العربي من قضية لوكربي، الأزمة الداخلية الجزائرية...

- أسفرت تجربة التكامل الاقتصادي المغاربي عن انجازات أقل ما يقال عنها أنها متواضعة، فالملاحظ عن الصناعة مثلا انها كانت ولا تزال تنافسية أكثر منها متكاملة، وعلى صعيد المحروقات لم تكن هناك سوى ثلاث اتفاقيات ثنائية الأطراف (الجزائر – تونس)، (الجزائر – المغرب)، (الجزائر – ليبيا)، أما في جانب المبادلات التجارية فلم تتعدى النسبة 7%؛
- لقد كان للشراكات والاتفاقيات الأجنبية – المغاربية الأثر البالغ على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، خاصة في ظل تسارع دول المغرب العربي إلى عقد اتفاقيات ثنائية مع دول أجنبية متجاهلة بذلك حجم الفجوة بين اقتصادياتها واقتصاديات تلك الدول.

✓ **التوصيات**:هذه النتائج قادتنا إلى اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة الاستغلال الأمثل للثروات التي تخزر بها بلدان المغرب العربي؛
- توطيد العلاقات في ما بين هذه الدول لاسيما في مجال المبادلات التجارية؛
- إقامة صناعات متكاملة عن طريق الاستفادة من مزايا كل دولة؛
- العمل على تجاوز الخلافات السياسية وتوحيد الأنظمة السياسية والاقتصادية؛
- إبرام اتفاقيات شراكة أجنبية باسم الاتحاد المغاربي ككل وتجنب الاتفاقيات الفردية.

الهوامش والمراجع

[i]– ناجي حريرش، عبد الرحمان أولاد زاوي، **تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق**، مجلة العلوم الانسانية، 2017.

[ii]– سفيان خوجة علامة، مريم قايد، **اتحاد المغرب العربي في ظل تحديات العولمة**، الملتقى الوطني الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، يومي 06-07 ماي 2014، جامعة قسنطينة، ص 14.

[iii]– كمال مقروس، **دورالمشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، 2014، ص 141.

[iv]– كمال مقروس، مرجع سبق ذكره، ص 142.

[v]– رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 144.

[vi]– ولد السالك ديدي، **اتحاد المغرب العربي: أسباب التعثر ومداخل التفعيل**، ص 09 www.cmesmr.org/images/filesPDF/UMA (le 05/02/2018)

[vii]– عبد الرحمان روابح، حركة **التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة: دراسة تحليلية تقييمية للتجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي (2000–2010)**، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 20132، ص 04.

[viii]– اسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2006، ص 16.

[ix]– حمزة مزيان، **التجارة العربية الاقليمية –دراسة تحليلية بين مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي–**، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2010، ص 04.

[x]– المرجع نفسه، ص 05.

[xi]– المرجع نفسه، ص ص: 13-14.

[xii]– جمال الدين العاقر، **التجانس الضريبي كآلية لتفعيل التكامل الاقتصادي –دراسة حالة بلدان المغرب العربي–**، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2009، ص 72.

[xiii]– الهادي لرباع، **المدخل الإنتاجي للتكامل الاقتصادي المغاربي كأداة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد 06، 2015، ص ص: 157-158.

[xiv]– محمد شكري، **تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي**، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، يومي 07-08 نوفمبر 2007، قطر، ص ص: 07-09.

[xv]– رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، مذكرة ماجستير،جامعة بسكرة، 2011، ص ص: 84-90.

[xvi]– فيصل بهلولي، **إقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة**، مجلة الباحث، عدد 14، 2014، ص ص: 199-200.

[xvii]– عمار بالة، **المغرب العربي كمنطقة للتنافس الأوروبي – الأمريكي**، العدد الخامس، جانفي 2016، ص 269.

[xviii]– المرجع نفسه، ص ص : 274-275.

[xix]– المرجع نفسه، ص 278.

[xx]– جعفر عدالة، **تطور سياسات دول الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد01، ديسمبر 2014.

[xxi]– مريم زكري، **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية– المغاربية**، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011، ص ص: 35-36.

[xxii]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص 273.

[xxiii]– محمد الشريف منصوري، **امكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2009، ص ص:75–

[xxiv]– عمار بالة، مرجع سبق ذكره، ص ص : 284–285.

[xxv]– مريم زكري، مرجع سبق ذكره، ص ص: 99–100.

[xxvi]– المرجع نفسه، ص ص : 102–103.

[xxvii]– اتفاقيات الشراكة الأورو – المتوسطية ومنطقة التجارة الحرة الأورو – المتوسطية: مقاربة عمالية www.arab**trade**union.org/**sites**/default/ , (25/02/2018)